# أثر سياسة الطاقة في العلاقات الروسية – الأوربية (١٩٩١-٢٠١٠ وما بعدها)

# The impact of energy policy on Russian-European relations (1991-2010 and beyond)

**أ.م.د. عمار حسين صادق الخالصي***

**مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد**

**ملخص**

اتسمت العلاقات الروسية – الأوربية بالتوتر والتعقيد في مجالات عدة سياسياً واقتصادياً وأمنياً، فكلاهما قوة متطورة في النظام الدولي تسعى إلى تعظيم مصالحها والبحث عن دور اكثر تأثرًا وفاعلية في السياسات الدولية والحصول على مصادر آمنة وثابتة للطاقة من جهة، وتنويع مصادرهما أو تطوير استخراجها من جهة أخرى .وبناء على ذلك، فإنّ الاتحاد الأوروبي يسعى الى عدم التفريط بعلاقته مع روسيا لا سيما وانه بصفتها مصدرًا قريبًا لتوريد الطاقة، كما أنّ روسيا لا تستطيع التخلي عن السوق الأوروبية الآمنة والمهمة لتصريف مواردها من الطاقة إضافة إلى التكنولوجيا الأوروبية لتطوير آليات استخراجها وهذا الأمر يفرض على الطرفين نوعًا من الاعتمادية المتبادلة في مجال الطاقة، على ما بينهما من الاختلاف في التوجهات والقيم والمصالح. قاد الاختلاف الذي توظفه بروكسل في مواجهة موسكو إلى نوع من المواجهة في مناطق

* البريد الألكتروني: / ammaralkhalisy71@gmail.com

جيوسياسية بالنسبة إلى الطرفين في جورجيا وأوكرانيا .ويحاول الاتحاد الأوروبي" كقوة ناعمة "التمدد شرقًا واقتطاع مناطق نفوذ روسيا، ويحاول كذلك جاهدًا تنويع مصادر الطاقة وعدم الاعتماد على الغاز والنفط الروسيين .وفي المقابل فان روسيا تستعمل الطاقة كورقة ضغط على مراكز القوى الفاعلة في الاتحاد الأوروبي، كما تعمد إلى استخدم" قوة صلبة "لتؤكد وجودها بصفتها قوة إقليمية طامحة إلى دور دولي أكبر.

**الكلمات المفتاحية:** الطاقة – الادراك الاستراتيجي– الحرب الباردة– انابيب النفط والغاز.

**Abstract**

Russian-European relations have been characterized by tension and complexity in several areas, politically, economically and security-wise, both of which are advanced forces in the international system that seek to maximize their interests and search for a more influential and effective role in international policies and obtain safe and stable sources of energy on the one hand, and diversify their sources or develop their extraction on the other hand. . Accordingly, the European Union seeks not to abandon its relationship with Russia, especially since it is a close source of energy supply, and Russia cannot abandon the safe and insatiable European market to dispose of its energy resources, in addition to European technology to develop mechanisms for its extraction, and

this imposes on both parties a kind From coercive dependence in the field of energy, on the difference between them in orientations, values and interests. The difference that Brussels employs in confronting Moscow has led to a kind of confrontation in geopolitical areas for both sides in Georgia and Ukraine. The European Union, as a "soft power", is trying to expand eastward and carve out Russia's spheres of influence. It is also trying hard to diversify energy sources and not depend on Russian gas and oil. On the other hand, Russia is using energy as a pressure card on the active centers of power in the European Union, as well as using "hard power" to assert its presence as a regional power aspiring to a greater international role.

**Keywords: energy - strategic perception - cold war - oil and gas pipelines.**

**المقدمة**

يعد الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية الذي يربط شمال شرق اوربا بالامتداد الشاسع لقارة اسيا، مجالا لتنازع الهويتين الأوربية والاسيوية في توجهاتها الخارجية، واستمر الجدل التاريخي في ذلك على الرغم من ظهورها بمظهر أوربي طيلة المرحلة ما بين أواخر القرن السابع عشر والربع الاول من القرن الثامن عشر، عندما تمكن القيصر بطرس الاكبر من تقديم روسيا على انها قوة عظمى اوربية، ومنذ مؤتمر فينا ١٨١٥ برزت روسيا كقوة فاعلة في نظام توازن القوى التقليدي الذي ساد العلاقات الدولية حتى اندلاع الحرب العالمية الاولى، والتي كانت تشترك مع القوى الكبرى الأوربية في إدارة النظام السياسي الدولي.

حيث تعتبر الطاقة أداة استراتيجية رئيسية لها دور في توسيع مجال التأثير الجيوسياسي، وبالنسبة لروسيا فإن الطاقة ينظر لها على أنها سلعة استراتيجية توفر أساسا لتوسيع النفوذ من خلال خلق علاقات طاقوية غير متكافئة تخلق تأثيرا سياسيا بين الدول على الصعيد العالمي قد يكون في شكل من أشكال التبعية في بعض المناطق، أو نوع من أنواع الاعتماد المتبادل في مناطق أخرى.

وقد استغلت روسيا الاتحادية عدم امكانية تحقيق وحدة سياسية اوربية وتوجهت لتوثيق علاقتها مع القوى الكبرى الأوربية من قبيل بريطانيا وفرنسا، ونجحت من خلال سياسات الطاقة في إقامة شراكات استراتيجية مع الدول الأوربية التي لا تستطيع الاستغناء عن إمدادات الطاقة الروسية.

لقد أفضت المتغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى انقسام العالم إلى معسكرين رئيسين، وأصبحت القارة الأوربية مسرح الصراع الأمريكي – السوفيتي

الذي ادى إلى انقسام القارة إلى كتلتين متناقضتين، شرقية شيوعية يقودها الاتحاد السوفيتي، وغربية ليبرالية تقودها الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت نهاية الحرب العالمية الثانية موعدا لفرط عقد التحالف الروسي – الغربي الذي تأسس لمجابهة التحدي النازي والفاشي الذي مثلته كل من المانيا وايطاليا، وبالرغم من خروج الحلفاء منتصرين من الحرب، بيد ان مظاهر الصراع الدولي انطلقت منذ المراحل الاخيرة في الحرب، بعد ما ساد شعور امريكي – اوربي، من أن نتيجة تفوق معسكر الحلفاء ونظراً لزيادة تعاظم القوة السوفيتية الذي سيفضي إلى هيمنة الاتحاد السوفيتي على معظم مناطق القارة الأوربية، وهو ما سيسهم بتهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأوربية الغربية.

**اهمية البحث:**

تاتي اهمية البحث كون العلاقات الروسية – الأوربية مرت وخلال مراحل مختلفة بمد وجزر وكانت لتلك العلاقات مبرر وهاجس الخوف من المستقبل وهو ازمة الطاقة التي تضرب العالم بين حين وآخر وتؤثر في الاقتصاد العالمي خلال الحرب الباردة وما تلتها لذلك فقد كانت اهمية البحث من اهمية الطاقة بين روسيا واوربا وما آلت اليه.

**اشكالية البحث:**

تكمن إشكالية البحث في السؤال الرئيسي الآتي: هل ساؤثر ازمة الطاقة في العلاقات الروسية الأوربية؟ وهل ستوظف روسيا تلك الازمة والصراعات لصالح النهوض بدورها العالمي.

**فرضية البحث:**

تنطلق فرضية البحث انسجاماً مع سياسة الطاقة الروسية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠ بدأ يسير باتجاه الانغماس المؤثر في السياسة الدولية وتحديداً في ما يتعلق بالصراعات، خلافاً ما كان عليه في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي، وذلك نتيجة للمتغيرات الدولية وما افرزتها خلال الحرب الباردة التي تعاقبت بما يتناسب مع حالة صراع وتأثيرها في المصالح الروسية.

**منهج البحث:**

اعتمدنا في بحثنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يوضح دراسة سياسة الطاقة الروسية ما قبل عام ٢٠٠٠ الى جانب ذلك دورها في الصراعات الدولية الجديدة، خلال الحرب الباردة وما تلاها من تبعات في علاقات روسية الاتحادية – الأوربية من خلال بحث وتحليل المقومات الداخلية وطبيعة علاقات روسيا الاتحادية الاقليمية والدولية، وطريقة التعاطي بينهما.

**هيكلية البحث:**

لقد قسم البحث الى مقدمة ومنهجية ومبحثين ومطالب تضمن المبحث الاول **(رؤية روسيا لذاتها كدولة أوربية في مقابل التحدي الأمريكي المهيمن وبناء النظام السياسي الجديد (١٩٩١-٢٠٠٠))** والمبحث الثاني **(استراتيجية امن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوربية (٢٠٠١- و٢٠١٠ ومابعدها))** ثم خاتمة تناولنا اهم الاستنتاجات ثم اهم مصادر البحث.

## المبحث الاول

## رؤية روسيا لذاتها كدولة أوربية في مقابل التحدي الأمريكي المهيمن وبناء النظام السياسي الجديد (١٩٩١-٢٠٠٠)

اتسمت طبيعة الصراع السوفيتي – الأمريكي على امتداد مرحلة الحرب الباردة التي استمرت في المدة ما بين (١٩٤٥- ١٩٩١)، بشيوع عدة ظواهر في نسق التفاعلات الدولية، الى جانب أن ابرز ظواهر الحرب الباردة انقسام القارة الأوربية إلى معسكرين، وهو ما ادى إلى اضطراب العلاقات الروسية مع قوى اوربا الغربية، فقد كان تقسيم المانيا إلى دولتين احداها شرقية ضمن المعسكر السوفيتي والاخرى غربية ضمن المعسكر الأمريكي احد ابرز ملامح الصراع الدولي في هذه المرحلة، وتأسيساً على ذلك تم تأسيس الاحلاف العسكرية لكل من المعسكرين، فضلا عن ظهور عدد من المؤسسات الاقتصادية التي ارتبطت بمصالح كل من المعسكرين [١].

## المطلب الاول

### رؤية روسيا لذاتها كدولة أوربية في مقابل التحدي الأمريكي المهيمن (١٩٩١-١٩٩٥)

ادت الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفيتي إلى تغيير نمط العلاقات الروسية مع القوى الأوربية، [٢] لاسيما وأن المتغيرات الدولية التي حدثت في تلك المرحلة افضت إلى تغيير هيكل النظام السياسي الدولي من الثنائية القطبية التي اتسمت بها مرحلة

الحرب الباردة، إلى شيوع نمط الاحادية القطبية المتمثلة بإنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام السياسي الدولي، وبسبب من تعاظم القوة الأمريكية فقد رسمت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الاستراتيجي في الهيمنة على النظام العالمي الجديد، مستغلة في ذلك مرحلة ضغف وانكفاء الدور الروسي نتيجة الازمات السياسية والاقتصادية التي مرت بها روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي(٣).

تؤكد روسيا الاتحادية دوما على أنها جزء رئيس من الحضارة الأوربية، ويتضح ذلك في التأكيد الروسي في إطار التنافس الروسي – الأمريكي على النفوذ والمصالح في القارة الأوربية، على ضرورة إقامة علاقات شراكة استراتيجية مع الدول الأوربية، ولأن روسيا الاتحادية هي دولة اوربية ذات عمق اسيوي فهي تنتمي لكلا المحيطين ليس جغرافياً فحسب وانما سياسياً واقتصادياً، وفي ضوء ذلك يرى صانع القرار الاستراتيجي الروسي أن روسيا الاتحادية داخل اوربا بينما الولايات المتحدة الأمريكية خارجها، وهو ما يجعل مقومات التقارب الروسي – الأوربي امر حتمي لان الروابط الجغرافية والتاريخية والسياسية عميقة وذات دلالات مصلحيه مشتركة(٤).

وفي هذا الإطار كان الرئيس السوفيتي الأسبق (ميخائيل غورباتشوف) اول من نادى بفكرة البيت الأوربي المشترك " وكان ذلك قبل توليه رئاسة الاتحاد السوفيتي، في اثناء خطابه امام مجلس العموم البريطاني في خلال زيارته في كانون الاول عام ١٩٨٤، إذ أكد على ضرورة إيجاد حالة من التوحد والاندماج والتعاون بين شرق وغرب اوربا، وتجاوز حالة اختلاف انظمتهما الاقتصادية والاجتماعية، كما أن انطلاق العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي ابتدأت منذ اعتراف الاتحاد السوفيتي بالمجموعة الاقتصادية الأوربية (الاتحاد الأوربي في الوقت الحاضر)، كشخصية دولية وإقامة علاقات دبلوماسية

معها في شباط ١٩٨٩، وذلك في إطار سياسات الانفتاح وإعادة البناء التي تبناها ميخائيل غورباتشوف قبيل تفكك الاتحاد السوفيتي(٥).

بعد نهاية الحرب الباردة فإن روسيا الاتحادية أدركت اهمية الدائرة الأوربية في توجهاتها الإستراتيجية، وسعت الى إقامة علاقات تعاون معها مستفيدة من إمكاناتها الاقتصادية لاسيما فيما يتعلق بمصادر الطاقة وحاجة الدول الأوربية لإمدادات الطاقة الروسية، وفي ضوء التأكيد على الانتماء الروسي إلى الحضارة الأوربية، اكد الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في اكثر من مرة على أن " **روسيا هي جزء لا يتجزء من اوربا الكبيرة، ومن الحضارة الأوربية الواسعة، إذ يصف مواطنونا أنفسهم بأنهم أوربيون بالدرجة الاولى، لذلك يهمنا كل ما يحدث في أوربا الموحدة**"(٦)، وكان ذلك التوجه احد ابرز مبادئه الرئيسة التي اعلنها قبل انتخابه للولاية الرئاسية الاولى عام ٢٠٠٠ بقوله: " **نحن جزء من الثقافة الأوربية الغربية وفي هذا تحديداً تكمن قيمتنا، وبغض النظر عن كون المواطن الروسي يعيش في الشرق الاقصى الروسي، أو في جنوب روسيا، فنحن نعد أنفسنا أوربين** "(٧).

إن طبيعة العلاقات الروسية – الأوربية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تأثرت بمجموعة من المحددات من ابرزها اثر المحدد الأمريكي في طبيعة العلاقة بين الطرفين، ونتيجة لمخرجات النظام السياسي الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد ادركت الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة اتباع استراتيجية جديدة تستطيع من خلالها إدامة تفوقها العالمي، الذي لن يتحقق وفق الرؤية الأمريكية إلا عبر السيطرة على منطقة اورواسيا، مستفيدة من ذلك في توظيف تحالفها مع القوى الأوربية الكبرى من اجل احتواء

وتطويق روسيا الاتحادية، والعمل على الحيلولة من دون تمكن روسيا الاتحادية من استعادة السيطرة في مناطق مجالها الحيوي والمتمثلة بالجمهوريات السوفيتية السابقة[٨].

مثلت النهاية السلمية للحرب الباردة الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية لإعادة صياغة نظام سياسي دولي جديد بعد زوال الخطر السوفيتي، وإن الإدراك الاستراتيجي الأمريكي للواقع الدولي الجديد لم يغفل اهمية العامل الجغرافي – السياسي والذي لا يزال يتمتع بأهمية كبيرة في دراسة وتحليل العلاقات الدولية، ومن هذا المنطلق ادركت الولايات المتحدة الأمريكية الاهمية الجيوسياسية لمنطقة اورواسيا في السياسة الدولية [٩]، لذا فإن الادراك الاستراتيجي الأمريكي استند إلى حقيقة مفادها إن تحقيق التفوق العالمي للولايات المتحدة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة لن يكتمل من دون تحقيق السيطرة على منطقة اورواسيا، واتساقاً مع اثر العامل الجيوسياسي فإن الصراع الدولي في مرحلة الحرب الباردة كان يمثل في بعض الاحيان تحقيقاً أو تطبيقاً للنظريات الجيوبوليتيكية، اذ وضع ذلك الصراع القوة البحرية الاعظم التي تسيطر على كل من المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في مواجهة القوة البرية الكبرى المنبسطة على اراضي القلب الاورواسيوي، لذا فإن منطقة اورواسيا كانت احدى اهم ساحات الصراع الدولي في مرحلة الحرب الباردة[١٠].

انسجاما مع ذلك، فقد صاغ الفكر الاستراتيجي الأمريكي أفكاره وتصوراته حيال منطقة اورواسيا من خلال إعادة طرح نظرية القوة البرية (لماكندر) باسلوب جديد يحقق الاهداف الإستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة، فقد طرح في عام ١٩٩٧ (زبيغنيو بريجنسكي) المنظر الجيواستراتيجي ومستشار الامن القومي في عهد الرئيس الأمريكي الاسبق (جيمي كارتر)، نظرية متطورة عن نظرية ماكندر، اعاد فيها حيوية

الافكار التي صاغها ماكندر حول نظرية قلب الارض، بيد ان اعطاها بعداً جديداً تمثل في مقاربة جيواستراتيجية لتحقيق السيطرة على منطقة اورواسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عرفت بالنظرية الماكندرية الجديدة [١١].

تتلخص الماكندرية الجديدة في ما ذهب اليه بريجنسكي من القول : إن منطقة اورواسيا تمثل اكبر قارات العالم فهي تعد محور الحركة الجيوبوليتيكية ومركز الاهتمامات الجيواستراتيجية، فالقوة التي تستطيع السيطرة عليها ستتمكن من أن تسيطر على اثنين من اهم ثلاث مناطق متقدمة ومنتجة اقتصادياً في العالم، اذ ان السيطرة على اوربا يعني إخضاع افريقيا الامر الذي يجعل نصف العالم الغربي بمثابة المحيط الخارجي للقارة المركزية من الناحية الجيوبوليتيكية [١٢]، وان إعطاء المنطقة هذه الاهمية الإستراتيجية يكون محصلة لحقيقة مفادها ان اورواسيا تجمع حوالي (٧٥٪) من شعوب العالم، وإن إجمالي الناتج الوطني للمنطقة يتجاوز(٦٠٪) من إجمالي الناتج الوطني للعالم، فضلا عن انها تضم حوالي ثلاثة ارباع الموارد المعروفة للطاقة في العالم، لذا فإن (زبيغنيو بريجنسكي) اكد على أن تحقيق السيادة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية يبقى مرهوناً بالسيطرة على اورواسيا [١٣].

كما اكد (زبيغنيو بريجنسكي) أن متغيرات البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة افضت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة تبني استراتيجية منسجمة مع الواقع الدولي الجديد وتستطيع من خلالها الحفاظ على تفوقها العالمي، فهو يؤكد أنه ومنذ مدة خمسمائة عام هيمنت القوى الاورواسيوية والشعوب التي حاربت بعضها بعضاً من أجل الهيمنة الإقليمية وتمكنت من السيطرة على الشؤون العالمية، في حين أن الواقع الدولي

الجديد بعد الحرب الباردة اتسم بظهور قوة عظمى غير اورواسيوية لا تسيطر على نسق العلاقات في المنطقة الاورواسيوية فحسب وإنما على معظم الشؤون العالمية[١٤] .

وصف (زبيغنيو بريجنسكي) روسيا الاتحادية بأنها (الثقب الاسود) في رقعة الشطرنج العظمى، نتيجة للتحولات التي نجمت عن تفكك الاتحاد السوفيتي، وفي هذا الصدد اكد بريجنسكي ان الرهان الاساسي للاستراتيجية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب الباردة يتمثل في السيطرة على منطقة اورواسيا، ويجب أن يكون إخضاع روسيا الاتحادية المرتكز الاساسي في هذه المقاربة، وذلك في إشارة إلى أن القوة الوحيدة التي من الممكن ان تنافس القوة الأمريكية هي روسيا الاتحادية، إذ إن السيطرة على اورواسيا تعني تحقيق السيادة على الفضاء الرحب من أوربا الغربية حتى الصين وذلك عن طريق اسيا الوسطى، وعلى الرغم من تأكيده على الاهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي بفضل إمكاناتها من النفط والغاز الطبيعي فضلا عن موقعها الجيو سياسي المتميز.

## المطلب الثاني

## بناء نظام سياسي جديد (١٩٩٦-٢٠٠٠)

تأثرت علاقة روسيا الاتحادية مع الاتحاد الأوربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بشكل كبير بمتغير التحالف الأمريكي – الأوربي، وذلك لأن الإستراتيجية الأمريكية حيال روسيا الاتحادية ما بعد الحرب الباردة تمثلت في إتباع استراتيجة الاحتواء وذلك عبر تطويق روسيا الاتحادية امنياً وعسكرياً بواسطة توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً واقتصادياً وسياسياً عبر توسيع الاتحاد الأوربي، إذ كانت الاهداف الاستراتيجة للولايات المتحدة الأمريكية في كلا المشروعين تتمثل في تطويق روسيا الاتحادية وعدم السماح لها باستعادة السيطرة في المناطق التي تهدد امنها القومي(١١)، لذا فإن بريجنسكي ومن خلال الماكندرية الجديدة دعا الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة اتباع منطق الاحتواء في استراتيجيتها الاورواسيوية، وهو قد اكد على حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتمكن من تحقيق تفوقها العالمي وبقائها القوة العظمى الوحيدة، إلا اذا توصلت إلى عزل روسيا الاتحادية، لتتمكن فيما بعد من صياغة رؤيتها وفلسفتها في قيادة النظام العالمي الجديد(١٥).

يمكن دراسة العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي بعد الحرب الباردة في إطار مرحلتين مختلفتين، إذ تمثل حالة التنافس بين الطرفين ابرز ملامح المرحلة الاولى، في حين يتخلل العلاقة إطار التعاون في المرحلة الثانية، وإن هذا التقسيم مبنياً على اساس ارتباط نمط العلاقة بتطورات الواقع الداخلي الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، إذ إن مرحلة الفساد السياسي والمالي في روسيا الاتحادية في اثناء حكم الرئيس الروسي الاسبق

(بوريس يلتسن) والتي انتجت الازمات السياسية والاقتصادية، اسهمت في انكفاء الدور الروسي وتراجعه خارجياً، بحيث فقدت روسيا الاتحادية دورها ومكانتها كقوة قطبية في العالم، مما افضى إلى انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على النظام السياسي الدولي، بينما مثل وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) عام ٢٠٠٠ نقطة تحول كبيرة من خلال الاصلاحات التي شهدتها الدولة الروسية التي انعكست على أداء الدور الروسي في النظام السياسي الدولي ولاسيما في الصراعات الدولية، وفي هذا الصدد لابد من الاشارة إلى أن التوظيف الروسي لصادرات الطاقة الروسي إلى الدول الأوربية اسهم بشكل كبير في تحقيق الاهداف الإستراتيجية الروسية الامنية منها والاقتصادية، وهو ما ادى بالدول الأوربية الكبرى إلى تغيير سياساتها حيال روسيا الاتحادية من التنافس إلى التعاون لضمان وصول إمدادات الطاقة الروسية اليها، حتى وصل الحال إلى رفض القوى الكبرى الأوربية لاسيما (بريطانيا وفرنسا) إلى استمرار السياسات الأمريكية – الأوربية الساعية لتطويق روسيا الاتحادية عبر استمرار توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي، لذا فإن دراستنا للعلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ستكون من خلال القضايا الاكثر تأثيراً في العلاقات بين الطرفين والمتمثلة في دراسة وتحليل الموقف الروسي إزاء توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي من جهة، والعلاقة في إطار أمن الطاقة وازدياد الاعتماد الأوربي على الطاقة الروسية من جهة اخرى.

يمثل مشروع توسيع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوربي شرقاً لضم الجمهويات التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي احد ابرز التهديدات التي واجهت روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وذلك لأن هذا المشروع يستهدف تطويق روسيا الاتحادية

امنياً وعسكرياً عبر توسيع حلف شمال الأطلسي واقتصادياً وسياسياً عبر توسيع الاتحاد الأوربي [١٦]، وفيما يتعلق بالجدل حول حلف شمال الأطلسي فإن رؤية السياسة الخارجية الروسية حيال ذلك تتمثل في النظر إلى الحلف على انه جزءاً من ميراث الحرب الباردة[١٧]، وبسبب طبيعة مخرجات النظام السياسي الدولي بعد نهاية الحرب الباردة فإن حل حلف وارشو الذي اقترن بتفكك الاتحاد السوفيتي، كان يجب ان يتبعه حل حلف شمال الأطلسي وفي هذا الصدد فإن استمرار الحلف والدعوات لتوسيعه قد لاقت معارضة من قبل عدد من الدول الأوربية من ابرزها فرنسا، إذ كانت تشاطر روسيا الاتحادية الرأي في ذلك، وتعتقد بما أن الهدف الاساسي لتكوين الحلف في مرحلة الحرب الباردة كان مواجهة الخطر الشيوعي والمخاوف من امتداد النفوذ السوفيتي في القارة الأوربية [١٨]، وإن الواقع الدولي الجديد افضى إلى زوال ذلك الخطر وانتفائه فكان يستلزم حل حلف شمال الأطلسي[١٩] والبحث عن صيغة نظام امن جماعي يحفظ امن القارة الأوربية والعالم [٢٠].

وانطلقت عملية توسيع حلف شمال الأطلسي في اثناء الحرب الباردة بعد ما شعرت الدول الغربية باهمية عدم امتداد الاتحاد السوفيتي إلى داخل اوربا والاقاليم الاخرى التي توجد فيها المصالح الأمريكية – الأوربية، لذا فإن تلك المهمة تتطلب من الحلف التحول من إطاره الجغرافي إلى إطاره الاستراتيجي الاقليمي لذا نرى ان الحلف ضم عدد من الدول تحقيقاً لتلك الاهداف، فقد انضمت تركيا واليونان في ١٨ شباط ١٩٥٢ والمانيا الغربية في ١٩٥٥، كما انضمت اسبانيا في ٣٠ ايار ١٩٨٢[٢١].

## المبحث الثاني

## استراتيجية امن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوربية

## (٢٠٠١-٢٠١٠ ومابعدها)

تعد الاستراتيجية الروسية – الأوربية بخصوص الطاقة وامن الطاقة قد جرت على نطاق واسع خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة صعوداً لما ما بعد القرن الواحد والعشرون حيث جرت فيما بعد عملية توسيع حلف شمال الأطلسي وهو ما اسهم في تردي العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي، إذ تم وضع معايير ومحددات سياسية واقتصادية وعسكرية لقبول الأعضاء الجدد في الحلف.

### المطلب الاول

### استراتيجية امن الطاقة في العلاقات الروسية – الأوربية (٢٠٠١-٢٠٠٥)

يمثل موضوع أمن الطاقة احد ابرز المتغيرات المؤثرة في التوجهات الإستراتيجية الروسية حيال الدول الأوربية، وفي إطار التأكيد على دور الطاقة في السياسة الدولية، فقد اكد وزير الخارجية الأمريكي الاسبق **(هنري كيسنجر Henry Alfred Kissinger)**[٢٢] " **ان من يسيطر على الطاقة يسيطر على الامم، والنفط كان العامل الحاسم في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية في اجزاء عديدة من العالم اثناء مرحلة الحرب الباردة، واصبح العامل الحاسم في العمليات العسكرية منذ نهاية عهد الحرب الباردة حتى الآن اكثر من اي وقت مضى**"[٢٣]، ويشير رئيس الوزراء الروسي الاسبق

(بريماكوف)[٢٤]، إلى أن مفهوم الامن في مجال الطاقة يعني ضرورة عدم الاعتماد على جانب واحد في توريد الطاقة وانما التعامل مع اكثر من طرف، وفي اثناء الإعداد لوثيقة قمة مجموعة الدول الثمانية في مدينة سان بطرسبورغ عام ٢٠٠٦ جرى تأكيد الدول الأعضاء على ضرورة اضطلاع جميع الدول بروح المسؤولية إزاء الحفاظ على امن الطاقة العالمي، وذلك يتجسد من خلال وجود دول مصدرة ومنتجة لموارد الطاقة ودول ثانية تمر من خلالها انابيب نقل الطاقة ودول ثالثة مستهلكة ويزداد فيها الطلب على مصادر الطاقة، وإذ يجب أن تعمل جميع هذه الدول على استقرار وسلامة إمدادات الطاقة بين دول العالم المختلفة [٢٥]، وفي إطار سياسات الطاقة الروسية حيال الدول الأوربية فإن العلاقة بين الطرفين غير متوازنة وما تزال الدول الأوربية غير مطمئنة للسياسات الروسية، وذلك بسبب الاختلاف في الرؤى بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي في مجال الاستثمار في مصادر الطاقة ودرجة الخصخصة الممكنة، إذ كانت احدى ابرز أولويات الرئيس فلاديمير بوتين تشجيع سيطرة الدولة على موارد الطاقة وانتاجها وعلى خطوط الانابيب، ويمكن إيجاز اهداف سياسة الطاقة الروسية بأنها تتمثل في إخضاع دول الخارج القريب في اسيا الوسطى ووسط اوربا لسيطرة اشد، وتحييد الأعضاء الجدد من دول وسط اوربا في الاتحاد الأوربي، وتقييد الشركاء الأوربيين الغربين [٢٦].

وعلى الرغم من أن جيوسياسية الطاقة اصبحت عنصراً فاعلاً في العلاقات بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي منذ تسعينيات القرن العشرين، فقد أصبح للنفط والغاز شأن محوري في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠، نتيجة التطورات التي شهدها قطاع الطاقة في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، ومن ذلك زيادة إسهام روسيا الاتحادية في امن الطاقة

العالمي، اذ انها تتمتع بمركز الصدارة العالمي في انتاج الغاز الطبيعي والمركز الثاني من بين دول العالم في انتاج النفط بعد المملكة العربية السعودية [٢٧].

ومن اجل إحكام السيطرة الحكومية الروسية على قطاع الطاقة، شرع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في تبني استراتيجية جديدة فيما يتعلق بأمن الطاقة، تضمنت تلك الإستراتيجية ضرورة استعادة السيطرة الحكومية على قطاع الطاقة من خلال احتفاظ الحكومة بنسبة اسهم لاتقل عن (٥١٪) في شركات انتاج وتصدير الطاقة الروسية من الغاز الطبيعي والنفط، إلى جانب ايقاف عملية الخصخصة التي انتهجتها إدارة الرئيس الاسبق بوريس يلتسن للشركات العاملة في قطاع الطاقة والتي اسهمت في تبديد الموارد والامكانات الروسية، وفي هذا الصدد فقد ظهرت الدعوات من قبل معارضي سياسات الرئيس (فلاديمير بوتين) إلى أن الحكومة الروسية تجري عملية تأميم لقطاع الطاقة الروسي عبر إعادة فرض السيطرة الحكومية على مشاريع النفط والغاز الطبيعي، وإن ابرز ما شهدته استراتيجية الرئيس فلاديمير بوتين في مجال الطاقة إقصاء شركة يوكس للنفط واعتقال مالكها (ميخائيل خودوركوفسكي)[٢٨] الذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع مستثمرين في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي[٢٩].

مثلت عملية اعتقال (ميخائيل خودروكوفسكي) وإعادة سيطرة الحكومة الروسية على ملكية شركة يوكس التي تحولت فيما بعد لتصبح جزءاً من شركة روزنفيت المملوكة للدولة، نقطة تحول مؤثرة في طبيعة العلاقات الروسية مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، فعلى اثر القمة الروسية – الأمريكية التي عقدت في ٢٤ شباط ٢٠٠٥ رفع عضوا مجلس الشيوخ الأمريكي السناتور الجمهوري جون ماكين والسناتور الديمقراطي جوزيف ليبرمان بمساندة خمسة اعضاء اخرين من الكونغرس، مشروع قرار إلى مجلس

الشيوخ يدعو إلى تجميد عضوية روسيا الاتحادية في مجموعة الدول الصناعية الثمانية (G8)، وذلك لعدم امتثال الحكومة الروسية إلى تطبيق المعايير الديمقراطية وحماية حقوق الانسان، كما اتهم مشروع القرار السلطات الروسية باضطهاد الخصوم السياسين، ويوضح مشروع القرار طبيعة الصلة التي كانت تربط ميخائيل خودوركوفسكي بالمصالح الغربية في روسيا الاتحادية، وكيف اسهم اعتقاله وتصفية شركة يوكس في تعكير العلاقات الروسية – الأوربية والأمريكية [٣٠].

يمثل موضوع امن الطاقة محوراً مركزياً في العلاقات الروسية – الأوربية، وذلك يرتبط بالعلاقة التكاملية الناتجة عن امتلاك روسيا الاتحادية إمكانات كبيرة من مصادر الطاقة، مقابل حاجة الدول الأوربية لإمدادات الطاقة الروسية، وفي هذا الصدد فإن روسيا الاتحادية تسعى لتحقيق اهداف عديدة من خلال موضوع صادرات الطاقة إلى الدول الأوربية منها على سبيل المثال لا الحصر تخفيف مقتضيات الحصول على تأشيرات دخول الروس إلى الدول الأوربية، وعقد لقاءات قمة تواتراً مع إشراك جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي، كما وتطلب روسيا الاتحادية إشراكها في القرارات التي يتم اتخاذها في إطار المشروع الدفاعي الخاص بالاتحاد الأوربي، فضلا عن ذلك فهي تطلب من دول الاتحاد الأوربي تقليل نفوذها في الجمهوريات السوفيتية السابقة والامتناع عن التعليق في ما يخص الشؤون الداخلية الروسية [٣١]، وادى تطور علاقة الطاقة الروسية – الأوربية إلى تشكيل المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي والذي عقدت اولى جلساته في تشرين الاول ٢٠٠٥، وفي هذا الإطار فإن روسيا الاتحادية تتبع استراتيجية ذات ثلاث ابعاد لدعم قدرتها التنافسية في سوق الطاقة الأوربية وهي كما يأتي:

١. الولوج في قطاع النفط في عدد من الدول الأوربية وتوسيع نشاط الشركات الروسية فيها من خلال عقد عدة صفقات من ابرزها الخطوات السريعة التي استعملتها شركة غاز بروم في صفقة شراء شركة سنتريكا البريطانية والتي توفر الغاز لأكثر من (١٢) مليون مستهلك، وكذلك شراؤها (٧٪) من رأس مال شركة (جالب اندريجيا) البرتغالية والتي حصلت على حق توريد (٨) مليار متر مكعب من الغاز الجزائري إلى اوربا.

٢. التطلع للسيطرة على شبكات نقل الطاقة في آسيا الوسطى التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأوربا، اذ تم في عام ٢٠٠٧ توقيع عدة اتفاقيات مع دول المنطقة ومن بينها تركمانستان وقيرغستان من اجل التعاون في مجال استخراج وتصدير النفط والغاز، فضلا عن الاتفاق مع تركمانستان على انشاء خط غاز جديد من تركمانستان إلى اوربا عبر الاراضي الروسية نحو بلغاريا واليونان.

٣. المشاريع الروسية مع الدول الأوربية في مجال النفط والغاز الطبيعي ومن بينهما : مشروع أنبوب النفط بروجاس – الكسندر بوليس وتكون حصة روسيا الاتحادية فيه (٥١٪) على أن تكون حصة كل من اليونان وبلغاريا (٢٤,٥٪)، وفي آذار ٢٠٠٧ وقعت شركة غازبروم ومؤسسة فلوكسي البلجيكية على إنشاء مستودع ضخم للغاز الروسي في بلجيكا، وتقدر السعة التخزينية للمستودع نحو (٣٠٠) مليون متر مكعب، سيتوجه للتصدير إلى اوربا وتبلغ حصة روسيا الاتحادية حوالي (٧٥٪) بينما تسيطر بلجيكا على (٢٥٪)، فضلا على مشروع نقل الغاز الروسي عبر تركيا إلى جنوب اوربا[٣٢].

يعد امن الطاقة الروسية احد اهم عناصر الامن القومي الروسي، وتتمثل الرؤية الروسية إزاء ذلك بضرورة أن تؤدي الحكومة دوراً اكثر نشاطاً في قطاع الطاقة الذي سيحمي روسيا الاتحادية من التهديدات الخارجية، وفي ضوء هذه المقاربة فإن الطاقة تعد مكون مركزي في السياسة الخارجية الروسية، وفي إطار دراسة وتحليل سياسة الطاقة الروسية حيال الدول الأوربية ، فأنه يمكن القول ان ربط صادرات الطاقة بالاجندة الامنية والإستراتيجية لروسيا الاتحادية يعد نهجاً جديداً في الفكر الاستراتيجي الروسي، حتى اصبحت الطاقة احد اهم اولويات الرئيس فلاديمير بوتين والذي من خلاله تبنى مشروع استعادة عظمة روسيا والوصول إلى أداء أكثر فاعلية في الصراعات الدولية ما بعد عام ٢٠٠٠، فبينما كان صنع القرارات الخاصة بموارد الطاقة معزولاً عن مخططات الصراع المصيري مع القوى الامبريالية في عهد الاتحاد السوفيتي، اصبحت في عهد الرئيس (فلاديمير بوتين) سياسة الطاقة هي الاداة الاكثر فاعلية في السياسة الخارجية الروسية، حتى أن القيمة السوقية لشركة غازبروم اضحت الدالة الرئيسة لمكانة روسيا الاتحادية على الصعيد الدولي[٣٣].

## المطلب الثاني

### سياسة الطاقة الروسية- الأوربية وما آلت اليه (٢٠٠٦-٢٠١٠ ومابعدها)

اثر متغير الطاقة في حاضر العلاقات الروسية – الأوربية ومستقبلها حيث تواجه الطاقة الأوربية عدد من التحديات فيما يتعلق بالاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية وذلك من قبيل اولا، تزايد اعتماد الدول الأوربية على الطاقة الروسية، لاسيما بعد ما وصلت مصادر الطاقة الروسية من النفط والغاز إلى حد ثابت في كميات الانتاج بعد نمو دور الدولة في ملكية قطاع الطاقة، وأما ثانياً ولد دور روسيا الاتحادية بوصفها اكبر مزود إلى جانب سيطرة الحكومة على خطوط الانابيب الروسية، مخاوف تتعلق بأن الحكومة الروسية تستطيع أن تقرر وقف الحمولات المتعاقد عليها وهذا يعد نوعاً من الابتزاز السياسي والاقتصادي كما حدث مع اوكرانيا في عامي (٢٠٠٦-٢٠١٠)، ويبرز ثالثاً التحدي الناجم عن قدرة الحكومة الروسية من ان تعزل دول التنقيب والاستخراج عن اوربا بالمحافظة على سيطرتها شبه الاحتكارية على خطوط الانابيب بين بحر قزوين والدول الأوربية، لذا فإن الدول الأوربية تبدو ملزمة باستمرار اعتمادها على مصادر الطاقة الروسية لاسيما في ضل عدم توافر بدائل ممكنة تستطيع التفوق على إمدادات الطاقة الروسية [٣٤].

اسهمت المصالح المشتركة بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي في تطور العلاقات الروسية مع القوى الكبرى الأوربية، التي بدأت تشعر بضرورة توثيق علاقات التعاون مع روسيا الاتحادية لضمان وصول إمدادات الطاقة، لذا فقد نجحت في الاتفاق مع روسيا الاتحادية على حل مشكلة العبور من البر الرئيسي لروسيا إلى منطقة كالنيغراد،

كما أنها ومن خلال قمة روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي في مدينة بترسبورغ في عام ٢٠٠٣، جرى الاتفاق على مبادرة بين الطرفين اطلق عليها " الفضاءات الاربعة المشتركة " تضمنت قضايا الاقتصاد، والامن الداخلي والقضاء والعدالة، والامن الخارجي، والعلوم والتعليم والثقافة، وكانت تلك المبادرة بمثابة تواصل لإتفاقية التعاون الاستراتيجي التي وقعت بين الطرفين في عام ١٩٩٤ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٧ التي انتهى سريان مفعولها عام ٢٠٠٧، وفي إطار التعاون الأوربي – الروسي في مختلف المجالات فإن الرئيس (فلاديمير بوتين) يؤيد النظام الديمقراطي والقيم الأوربية الغربية السائدة في الاتحاد الأوربي، بيد أنه يؤكد أن روسيا الاتحادية تمضي قدماً في طريقها للديمقراطية باسلوبها الخاص محتفظة بقيمها ومثلها العليا المميزة، وعلى الرغم من الموقف الأوربي المتصلب تجاه نظام تأشيرة الدخول بين روسيا الاتحادية والاتحاد الأوربي، إلا ان الروس توصلوا إلى الحصول على تسهيلات من فرنسا والمانيا وايطاليا في هذا الصدد وهذا ما يعكس التوجه الروسي للتقارب والتعاون مع هذه الدول على حساب التعامل مع الدول الأوربية مجتمعة في إطار منظمة الاتحاد الأوربي[٣٥].

لا يتوقف التحدي الروسي لأمن الطاقة الأوربي على زيادة الاعتماد الأوربي على مصادر الطاقة الروسية فحسب، وانما السيطرة الروسية على خطوط الانابيب في القارة الأوربية، وفي هذا الإطار فإن روسيا الاتحادية تسيطر على ما يقارب (١٥٤) الف كيلو متر من أنابيب الغاز في القارة الأوربية، ويحتل موقع اوكرانيا اهمية كبيرة في علاقات الطاقة الروسية – الأوربية اذ ان اكثر من (٨٠٪) من الغاز الذي تصدره روسيا الاتحادية إلى الدول الأوربية يمر عبر اوكرانيا، ويمر الباقي أما عبر بيلاروسيا أو تركيا، وهذا يبين اثر الاهمية الإستراتيجية لمكانة اوكرانيا في المدرك الاستراتيجي الروسي، وقد نشبت

عدد من الازمات بين روسيا الاتحادية واوكرانيا بسبب أزمة نقل الغاز إلى اوربا كما حدث في عامي (٢٠٠٦-٢٠١٠)، وكيف اسهمت في إحداث توترات مؤثرة في علاقات روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوربي [٣٦].

في ضوء ذلك ونتيجة لتأثر العلاقات الروسية مع عدد من الدول الأوربية بأزمات نقل الغاز إلى اوربا ولاسيما ما حصل مع كل من اوكرانيا وبيلاروسيا، فإن استراتيجية الطاقة الروسية توجهت لتطوير علاقاتها مع القوى الكبرى الأوربية والعمل على تبني مشاريع نقل الطاقة بالشراكة مع الدول المستفيدة من الطاقة الروسية، ذلك إلى جانب افتقاد السوق الأوربية لإطار تكاملي في عملية نقل وتسويق مصادر الطاقة، وفي ضوء ذلك توجهت الإستراتيجية الروسية لتوقيع اتفاقات مع عدد من الدول الأوربية لتأسيس خطوط انابيب جديدة يجري تشيدها من دون المرور بأوكرانيا أو بيلاروسيا، في محاولة للخلاص من دفع الرسوم المفروضة على نقل الغاز الروسي إلى اوربا عبر هذه الدول، فضلا عن محاولة التقارب مع القوى الأوربية والسعي للتاثير في الادراك الاستراتيجي الأوربي لطبيعة العلاقات مع روسيا الاتحادية في إطار أمن الطاقة المشترك [٣٧].

تأسيساً على ذلك سوف تشهد خريطة أنابيب النفط والغاز المتجهة من روسيا الاتحادية إلى السوق الأوربية تغييراً كبيراً، وذلك في إطار الاتفاق على تشييد خطوط انابيب بحرية لنقل الغاز الروسي إلى الدول الأوربية، منها الاتفاق بين روسيا الاتحادية والمانيا على إنشاء خط انابيب التيار الشمالي (Nord Stream) والذي يمتد من غربي روسيا الاتحادية ومن تحت بحر البطليق وصولاً إلى المانيا، أما الخط الاخر فهو التيار الجنوبي (South Stream) الذي يمتد من روسيا الاتحادية ومن تحت البحر الاسود إلى منطقتين الاولى يتجه شمالا عبر بلغاريا وصربيا وصولاً إلى النمسا والثانية يتجه

غرباً عبر بلغاريا واليونان وصولاً إلى ايطاليا [٣٨]، وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف إنشاء المشروعين وكما هو معلوم فإن كلفة إنشاء خطوط الانابيب تحت البحر اعلى من تشييدها فوق الارض، بيد ان الإستراتيجية الروسية تطمح من خلال خطي التيار الشمالي والتيار الجنوبي إلى ممارسة الضغط على دول المرور ولاسيما اوكرانيا والتي ستحرم من دفع روسيا الاتحادية لها رسوم المرور، فضلا عن خسارتها الاسعار التفضيلية للغاز الروسي التي كانت تتعامل بها الحكومة الروسية في ما مضى، ولقد وجدت الدول الأوربية في خطي النقل الجديدة اهمية كبيرة من خلال ما متوقع تأمينه من الغاز عبر هذين الخطين إلى اوربا والتي تقدر بـ(٨٥) مليار متر مكعب (٥٥ مليار متر مكعب من التيار الشمالي و٣٠ مليار متر مكعب من التيار الجنوبي)[٣٩].

ومع تزايد الاعتماد الأوربي على صادرات الطاقة الروسية فإن الادراك الاستراتيجي الروسي للعلاقات مع الاتحاد الأوربي ينطلق من خلال تبني استراتيجيات براغماتية في التعامل مع دول الاتحاد الأوربي وتقديم المصلحة القومية الروسية على كل الاعتبارات الاخرى، وان إمكانات روسيا الاتحادية من الطاقة التي تتفوق على إمكانات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي والصين مجتمعة باتت تمثل ابرز مصادر القوة الروسية [٤٠].

لذا فإن إحكام السيطرة الحكومية الروسية على قطاع الطاقة كان السبب الرئيس في نهضة روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٠ وتمكنها من استعادة دورها العالمي والذي تبلور من خلال فاعلية الدور الروسي في عدد من الصراعات الدولية، وإذا كانت القوة النووية مصدراً لعظمة الاتحاد السوفيتي سابقاً، فإن مصادر الطاقة

وشبكات خطوط الانابيب للنفط والغاز قد اعادت المكانة العالمية لروسيا الاتحادية وحققت العظمة الروسية.

تأسيساً على ما تقدم فإن السياسة الروسية حيال الاتحاد الأوربي نجحت في تحقيق تقاربات مع القوى الكبرى الأوربية، حتى أنها تمكنت من إيجاد توازنات وشراكات استراتيجية مختلفة الاتجاهات ومن ذلك التقارب الروسي – الالماني – الفرنسي، الذي تبلور نتيجة رفض هذه الدول للسياسات الأمريكية في النظام السياسي الدولي وعلى سبيل المثال لا الحصر معارضة هذه الدول للاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، فضلا عن اختلاف رؤية هذه الدول للرؤية الأمريكية إزاء البرنامج النووي الايراني، إذ ما تزال القوى الأوربية تؤكد على اهمية بذل المزيد من الجهود الدبلوماسية لحل المعضلة النووية الايرانية دون اللجوء إلى استعمال القوة العسكرية، ومن خلال تلك المواقف تبنت روسيا الاتحادية دبلوماسية المحاور المتعددة في استراتيجيتها الساعية لاستعادة دورها العالمي(٤١).

وفي إطار دراسة علاقة روسيا الاتحادية مع دول الاتحاد الأوربي فإن روسيا الاتحادية نجحت في توظيف عدم تحقق الوحدة السياسية لدى دول الاتحاد الأوربي، في خدمة اهدافها الإستراتيجية إزاء الدول الأوربية، وكما يتضح من خلال نسق التفاعلات في الاتحاد الأوربي، فإن قيادة الاتحاد الأوربي تنقسم إلى محورين المحور الأول الذي يضم بريطانيا وفرنسا، أما المحور الثاني فيضم بريطانيا إلى جانب دول اخرى وثيقة الصلة بالسياسات الأمريكية مثل بلجيكا وايطاليا واسبانيا، وان هذا الأمر اسهم في تباين المواقف والادوار بين الدول الأوربية حيال مختلف القضايا الدولية (٤٢).

وفي هذا الصدد فإن التحالف الأمريكي – البريطاني الذي يسعى للسيطرة على السياسة الأوربية، كان له الاثر الكبير في إيجاد التقارب الروسي مع كل من بريطانيا

وفرنسا، وفي ما يتعلق في فرنسا فأنها من اوائل الدول التي دعت إلى تحرير السياسة الأوربية من السيطرة الأمريكية وضرورة العمل على تبني مقاربات مشتركة تخدم مصالح الدول الأوربية وتحقق وحدتها السياسية، وتتجلى تلك السياسات من خلال عدة مواقف منها الدعوات الفرنسية في ضرورة إيجاد نظام امني اوربي خارج إطار حلف شمال الاطلسي وقد برزت تلك المواقف بشكل مؤثر في الدور الفرنسي حيال الصراع الروسي الجورجي ٢٠٠٨، عندما اسهمت الدبلوماسية الوقائية التي نفذها الرئيس الفرنسي السابق نيكولاي ساركوزي في ايقاف الهجوم الروسي على جورجيا وتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار، اذ ان الموقف الفرنسي كان اقرب الى روسيا الاتحادية منه الى الولايات المتحدة الأمريكية [٤٣].

أما فيما يتعلق بالمانيا الاتحادية التي تعد اكبر قوة اقتصادية اوربية واكبر دولة من حيث عدد السكان في الاتحاد الأوربي، فضلا عن أنها ثالث اكبر مساهم في ميزانية منظمة الامم المتحدة وابرز الأعضاء المرشحين لنيل العضوية الدائمة في مجلس الامن، فإنها تدعو باستمرار إلى ضرورة إيجاد عالم متعدد الاقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، وفي هذا الجانب تلتقي المصالح الروسية مع المصالح الالمانية – الفرنسية في معارضة الهيمنة الأمريكية والبحث عن إيجاد محور دولي في مواجهة التحالف الأمريكي – البريطاني [٤٤].

**قبل الخاتمة نعرج سريعاً على العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا.** بدأت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا على أثر محاولة حلف الناتو ضم أوكرانيا إليه مما يهدد بصورة مباشرة الأمن الوطني الروسي. وقد فرضت أمريكا والاتحاد الأوربي عقوبات إقتصادية تقدر بستة آلاف عقوبة ضد كيانات سياسية وأقتصادية وأشخاص في روسيا. لكن النتائج أتت بصورة عكسية أثر القرار الروسي ببيع النفط والغز الروسيين بالعملة الروسية (الروبل) لدول الاتحاد الاوربي ومنها المانيا وايطاليا وغيرها.

أرتفعت بورصة الأسهم فيما يتعلق بالنفط والغاز والحبوب ايضاً في جميع انحاء العالم نتيجةً لتداعيات هذه العملية العسكرية والتي دفعت اوربا والولايات المتحدة بالحكومة الحالية في اوكرانيا لاشعالها باسباب عديدة.

لكن ونتيجةً للتداعات التي مضى عليها ثلاثة أشهر أصبحت دول الاتحاد الاوربي في موقف صعب امام مواطنيها في موسم الشتاء القادم وحتى الصناعات التخصصية كصناعات الطائرات والرقائق الالكترونية والالمنيوم وغيرها كثيرة.

وستكشف لنا الايام القادمة تأثيرات أسلحة النفط والغاز والمصادر الطبيعية الاخرى التي ستشنها روسيا ضد اوربا وخصوصاً بعد أرتفاع سعر بيع الروبل الروسي من ٨٥٠ إلى ٥٠ مقارنةً بالدولار الامريكي الذي استغنت عنه روسيا في هذه اللأزمة العالمية الراهنة.

حيث سننتاول هذا الموضوع في بحث مستقل أن شاء أله تعالى.

## الخاتمـــة

يتضح مما تقدم ان علاقة روسيا الاتحادية مع الاتحاد الأوربي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تمثلت في مراحل مختلفة، إذ شهدت العلاقات بين الطرفين اجواء من التقارب والتعاون في مرحلة الرئيس الروسي الاسبق بوريس يلتسن والذي لم يظهر مخاوفه من سياسات تطويق روسيا الاتحادية عبر توسيع منظمتي حلف شمال الاطلسي والاتحاد الأوربي، فضلاً عن توجهات السياسة الخارجية الروسية بأتجاه اوربا والولايات المتحدة الأمريكية، بيد ان هذا الواقع اختلف بشكل كبير مع وصول الرئيس (فلاديمير بوتين) عام ٢٠٠٠ الذي رفع شعار استعادة العظمة الروسية، واعلن معارضته الصريحة لمشاريع احتواء وتطويق روسيا الاتحادية عسكرياً وامنياً عبر توسيع حلف شمال الاطلسي وسياسياً واقتصادياً عبر توسيع الاتحاد الأوربي، لذلك فان البحث قد خرج بعدة استنتاجات نذكر منها الاتي:

**الاستنتاجات**

١. تعتبر الطاقة أداة استراتيجية رئيسية لها دور في توسيع مجال التأثير الجيوسياسي، وبالنسبة لروسيا فإن الطاقة ينظر لها على أنها سلعة استراتيجية توفر أساسا لتوسيع النفوذ من خلال خلق علاقات طاقوية غير متكافئة تخلق تأثيرا سياسيا بين الدول على الصعيد العالمي قد يكون في شكل من أشكال التبعية في بعض المناطق، أو نوع من أنواع الاعتماد المتبادل في مناطق أخرى.

٢. تعتبر روسيا من الدول الرائده في استخراج وتصدير الموارد الطبيعية والمعدنية، فقد استخدمت روسيا نفطها وغازها الطبيعي كرافعة سياسية في سياستها الخارجية وخاصة في الاتحاد الأوروبي، حيث يوفر اعتماد الاتحاد الأوروبي الكبير على روسيا قوة ضغط للحصول على مكاسب سياسية وبالتالي أصبحت الموارد الطبيعية لأي بلد متغيرا مهما لسلطة الدولة.

٣. تواجه روسيا تحديات كبيرة في الحفاظ على حجم صادراتها الطاقوية خاصة من الغاز الطبيعي، وهذا قد يؤثر على اقتصاد الدولة الداخلي، خاصة أن استراتيجيات تصدير الغاز لا تعكس التغيرات العالمية الأخيرة، والتي تؤثر بشكل كبير على وضع صادرات الغاز الطبيعي الروسي، حيث أصبحت الولايات المتحدة منافس لروسيا في أسواق الغاز الطبيعي.

٤. كذلك فان حرب الاسعار ومنافسة منتجي الغاز الطبيعي الاخرين، فبالرغم من أن أوروبا لا تزال الوجهة الرئيسية لصادرات الغاز الطبيعي الروسي، لكن الأفاق متباينة، حيث أن هنالك اتجاهات متناقضة في السوق الأوروبية، مثل تقليل الاستهلاك، وتنوع موردي الطاقة وغيرها، مما قد يؤثر على آفاق تصدير الغاز الطبيعي الروسي، في الوقت نفسه.

٥. هناك تحول في ميزان القوى الدولي يتحدد وفقا للأمن الاقتصادي الذي بدوره يحدد مكانة الدولة في نظام القوى الدولي، حيث أن القدرة الاقتصادية لأي دولة تعد مصدرا القدرة العسكرية، كما تحدد قدرة الدولة على ممارسة النفوذ السياسي، وهذا ما وفرته الطاقة لروسيا.

**الهوامش:**

١. توفيق، سعد حقي، تاريخ العلاقات الدولية، مكتبه السنهوري، بغداد- العراق، ٢٠٠٩، ص٢١٦.

٢. موسى محمد ال طويش، العالم المعاصر بين حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة (١٩١٤-١٩٩١)، مكتبة عدنان، بغداد- العراق، ٢٠١٢، ص٢٤٨.

٣. الشيخ، نورهان، العلاقات الروسية – الاورو اطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الإستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٠)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة- مصر، تشرين الاول، ٢٠٠٧، ص٤٨.

٤. المصدر نفسه، ص٤٦.

٥. نقلاً عن: هاني شادي، الثقة المفقودة : الصراع الروسي – الأوربي على الفضاء الأوراسي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٥)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة – مصر، كانون الثاني، ٢٠١٤، ص١٠٨.

٦. هاني شادي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٨.

٧. ناهد عز الدين، تحولات أوربا الشرقية.. بين الشد والجذب، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، تشرين الاول ٢٠٠٩، ص٥٨.

٨. زهير ابو عمامة، أمن القارة الاوربية في السياسة الخارجية الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، دار الوسام العربي للنشر والتوزيع، عنابة – الجزائر، ٢٠١١، ص٢٣٦.

٩. نوار محمد ربيع خيري، مبادئ الجيوبوليتيك، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد- العراق، ٢٠١٤، ص٢٠٣.

١٠. المصدر نفسه، ص٢٠٥.

١١. عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد– العراق، ٢٠٠٤، ص١١٠–١١١.

١٢. ابو عمامة، مصدر سبق ذكره، ٢٣٧.

١٣. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج العظمى التفوق الامريكي وضروراته الجيواستراتيجية الملحة، ترجمة : سليم ابراهام، منشورات دار علاء الدين، دمشق– سوريا، ط٤، ٢٠٠٨، ص٣٩ – ٤٠.

١٤. ابو عمامة، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.

١٥. الخيري، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

١٦. احمد باسل البياتي، موقف جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات إقليمية، العدد (٤)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل – العراق، كانون الاول، ٢٠٠٥، ص٢٩.

١٧. ينظر: محمد عزيز شكري، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٧)، ١٩٧٨، الكويت، ص١١.

١٨. سرمد زكي واسماعيل الجادر، وائل محمد، الإدراك الامريكي للعلاقات الامنية مع روسيا الاتحادية الواقع والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، العدد (٣–٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد – العراق ٢٠٠٤، ص٤٣.

١٩. تأسس حلف شمال الأطلسي وفقاً للمعاهدة الموقعة في ٤ نيسان ١٩٤٩ بين كل من (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمملكة المتحدة وفرنسا وبلجيكا وهولندا والنرويج والدنمارك وايطاليا والبرتغال ولوكسمبروغ وايسلندا )، إذ اتفقت هذه الدول على تأسيس منظمة معاهدة شمال الأطلسي واصبحت تعرف بالناتو (NATO)، وكان الهدف الاستراتيجي لتأسيس حلف شمال الأطلسي هو مواجهة الخطر الشيوعي الذي يمثله الاتحاد السوفيتي على دول اوربا الغربية وامريكا الشمالية، اذ اوضحت المادة الخامسة من ميثاق المعاهدة ذلك عندما نصت على ان اي إعتداء على دولة أو عدد من الدول في اوربا أو في امريكا الشمالية يعد بمثابة إعتداء موجه ضد جميع الدول الأعضاء وعلى جميع الدول المساهمة في التصدي له، لذا فإن تأسيس حلف شمال الأطلسي يعد المرتكز الاساسي التي استندت اليه ترتيبات الامن الجماعي التي اتخذها المعسكر الغربي لمواجهة ما اطلق عليه بالخطر الشيوعي: ينظر: موسى حمد القلاب، ادوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج، مركز الخليج للابحاث، دبي- دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٥، ص٩.

٢٠. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن العشرين والجزء الثاني لمدة ما بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة الأممية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٩٨٣، ص٦٧ – ٧٢.

٢١. البياتي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧.

٢٢. هنري كيسنجر: سياسي أمريكي، ودبلوماسي، وخبير استشاري جيوسياسي، ولد في ٢٧ آيار عام ١٩٢٣م شغل منصب وزير خارجية الولايات المتحدة ومستشار الأمن القومي الأمريكي في ظل حكومة الرؤساء ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد هو لاجئ يهودي هرب مع عائلته من ألمانيا النازية عام ١٩٣٨، أصبح مستشار الأمن القومي في عام ١٩٦٩ ووزير الخارجية الأمريكي في عام ١٩٧٣. بسبب إجراءاته في التفاوض لوقف إطلاق النار في فيتنام، حصل كيسنجر على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٣ في ظل ظروف مثيرة للجدل، حيث استقال عضوان من اللجنة احتجاجًا على ذلك سعى كيسنجر لاحقًا، دون جدوى، إلى إعادة الجائزة بعد فشل وقف إطلاق النار.

https://web.archive.org/web/20180119120351/http://www.harlemglobetrotters.com

٢٣. ستيفن كوتكين، الحرب الباردة لم تنته على الاطلاق، الاندبندنت عربية، ١٦ نيسان ٢٠٢٢، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي:
https://www.independentarabia.com/node/321711

٢٤. **يفكيني ماكسيموفتش بريماكوف** ولد في (٢٩ تشرين الاول ١٩٢٩ – ٢٦ حزيران ٢٠١٥) كان رئيس وزراء روسيا في الفترة من ١٩٩٨م إلى ١٩٩٩م. كما شغل منصب وزير الشؤون الخارجية في الفترة من ١٩٩٦ م إلى ١٩٩٨م، ولد بريماكوف في كييف بأوكرانيا، التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، وقضى طفولته في تبليسي بجورجيا التي كانت أيضًا جزءًا من الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، وغير اسمه عندما أصبح شابًا. بعد انتقال العائلة إلى جمهورية جورجيا السوفيتية انذاك عاش يفكيني مع والدته في مدينة تبليسي بشقة عامة، مع عوائل أخرى، لم تتوفر فيها أية أسباب للراحة، وخصصت لهما غرفة بمساحة ١٤ مترا

مربعا. وبعد أن تخرج بريماكوف من المدرسة الاعدادية قال لامه انه يريد الالتحاق بالكلية البحرية في مدينة باكو الأذربيجانية التي امضى فيها سنتين صعبتين. ثم تم ابعاده عن الدراسة في الكلية لأسباب صحية، إذ ان الأطباء اكتشفوا لديه مرض الدرن الرئوي في مرحلته البدائية. وعاد بريماكوف إلى تبليسي حيث تعافى من المرض بفضل رعاية امه. فتخرج من المدرسة الثانوية حيث كان يفضل دراسة الرياضيات والتاريخ والادب.

https://aleph.nkp.cz/F/?func=findc&local_base=aut&ccl_term=ica=jo2002152375 —

تاريخ الاطلاع: ١ مارس ٢٠٢٢

٢٥. طارق محمد ذنون الطائي، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية منظمة غير حكومية، بغداد – بيروت، ٢٠١٢، ص٩٥.

٢٦. جان إيف هين – غونيلا هيرولف – زرزسلاف لا تشوفسكي، المؤسسات والعلاقات الامنية الاورو– اطلسية ٢٠٠٨، من كتاب: (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي)، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالاسكندرية، بيروت– لبنان، ٢٠٠٨، ص٦٧.

٢٧. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة المرحلة الانتقالية، سلسلة اوراق الجزيرة، العدد (١٢)، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات، بيروت – الدوحة، ٢٠٠٩، ص٧٢.

٢٨. ينظر: مروان اسكندر، الدب ينقلب نمراً روسيا : الولادة الجديدة، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت– لبنان، ٢٠١١، ص١٧٣– ١٧٦.

٢٩. المصدر نفسه، ص٦٩.

٣٠. فيتالي نومكن، العلاقات الروسية مع اوربا والولايات المتحدة الأمريكية انعكاسات على الامن العالمي، سلسلة محاضرات الامارات، العدد (٩٩)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص٢٣.

٣١. بال دانوي وزرزسلاف لا تشوفسكي، المنظمات والعلاقات الاورو- اطلسية، من كتاب : (التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي)، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالاسكندرية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤، ١٤٨.

٣٢. الطائي، مصدر سبق ذكره، ص٩٧.

٣٣. بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص٢١٧.

٣٤. جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (٨٩)، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي- دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠١٠، ص١٣.

٣٥. فيتالي نومكن، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

٣٦. جفري مانكوف، مصدر سبق ذكره، ص٢٢.

٣٧. بافل باييف، مصدر سبق ذكره، ٢٨٦.

٣٨. عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص٨٠- ٨١.

٣٩. جفري مانكوف، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.

٤٠. داود هاشم داود، روسيا والدور العالمي المرتقب، نشرة الملف السياسي، العدد (٦٤)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد- العراق، ٢٠١٠، ص١٣.

٤١. بافل باييف، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤- ٢٢٥.
٤٢. حسين طلال مقلد، أوربة السياسة الخارجية : جدلية الوطنية والجماعة في السياسات الأوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٨)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة- مصر، تشرين الاول، ٢٠١٤، ص٢٩.
٤٣. نادين هاني اسكندر، العلاقات الفرنسية – الروسية بين المبادئ والمصالح، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٦٩)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة- مصر، تموز، ٢٠٠٧، ص١٣٧.
٤٤. سامية بيبرس، المانيا الموحدة.. تحديات داخلية ودور خارجي متصاعد، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٨)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة – مصر، ٢٠٠٩، ص٧٩.